اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

القاء القبض على مهربين في النجف

عامر العكايشي / النجف

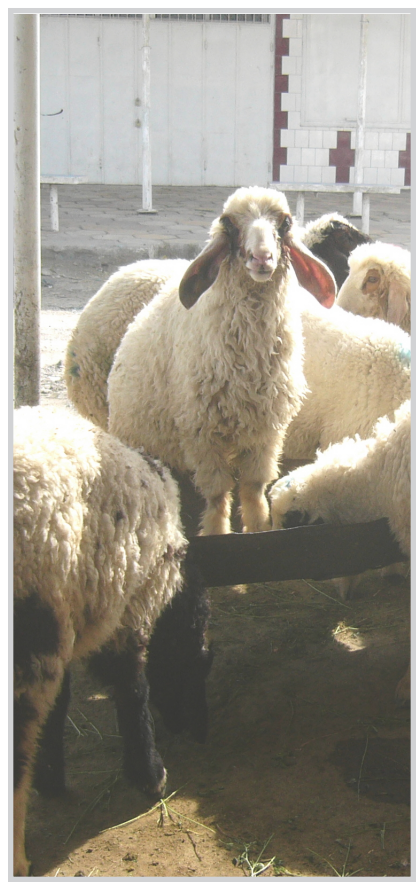

ألقت مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في محافظة النجف القبض على عدد من المهربين إضافة إلى بعض باعة المواد الغذائية التالفة متلبسين بالجرم المشهود.

وقال احمد دعيبل مدير إعلام محافظة النجف " للمدى " : تمكنت مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية من إلقاء القبض على المدعو (ف. ع. ع) وسيارته المرقمة (٧٧٠٣٤) بغداد حمل نوع مرسيدس وهي محملة بأعداد كبيرة من براميل زيت الغاز (الكاز) وتمت إحالته إلى التحقيق.

وأضاف : كما تم إلقاء القبض على المدعو (ش. ع. ا) في سيطرة معمل الإسمنت وهو ينوي تهريب عدد من اسطوانات الغاز السائل والمدعو (ي. ع. ح) في سيطرة نجف كربلاء يقود سيارة حمل نوع (فوسو) محملة بأغنام للتهريب ، كما تم إلقاء القبض على المدعو (ا. ر. ح) يقود سيارة حمل بداخلها (٧٥) اسطوانة غاز وعدد من حاويات مادة الكاز، كما تم إلقاء القبض على المدعو (ا. ع. ح) يقود سيارة حمل نوع دانيا محملة ب (٣٠٠ كارتون عصير) غير صالحة للاستهلاك البشري ، كما تم إلقاء القبض على المتهم (ق. ج. م) يقود سيارة كيا حمل محملة ب (٢٦٦) علبة بلاستيكية طرشي غير صالح للاستهلاك البشري.

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الإغراق في السوق العراقية

القسم السادس والاخير

بغداد / غازي المنشداوي

> وتواصلت مناقشات المشاركين في جلسة (سياسات الإغراق في السوق العراقية ، تعقيباً على اوراق العمل الثلاث) التي قدمها كل من الدكتور ماجد الصوري والدكتور سالم محمد عبود والاستاذ هاشم ذنون الاطرقجي ، فبعد ان انهى الاستاذ فالح كاظم زاير مداخلته عقب الاستاذ عبد الحسن الشمري رئيس التجمع الصناعي العراقي قائلاً:

هاشم الاطرقجي

مكي محمد ردام

عبد الحسن الشمري

ان جميع المؤتمرات التي حصلت في دول الجوار كانت تركز حول مسألة مهمة جدا هي كيفية إغراق السوق العراقية ببضائع رخيصة، حيث اتى هؤلاء التجار ببضائع رخيصة والمستهلك العراقي مستهلك متعطش للبضاعة الاجنبية خاصة اذا ما علمنا انه بعد التسعينيات لم يكن هناك استيراد في العراق لذلك فان المستهلك العراقي يندفع للبضاعة الاجنبية علما ان البضاعة الوطنية بضاعة جيدة وممتازة، من خلال وجود التقييس والسيطرة، فالصناعات المحلية لايمكن منافستها بالمنتج الاجنبي.

وحينما نعود لتلك المؤتمرات والمعارض نجدها مؤتمرات من اجل البيع فقط وكان آخر مؤتمر حضرناه في مدينة كرمنشاه الايرانية والتي تصدر للعراق بضائع بقيمة أربعمئة مليون دولار سنويا وهي تطمح ان يصل تصديرها للعراق الى مليار دولار سنويا، فالعديد من المؤتمرات كان هدفها بيع بضاعة وليس بناء بلد او صناعة بشكل مشترك كما ساهم في هذا الموضوع دخول تجار جدد على السوق العراقية فنحن لم نر بضائع للدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية بل رأينا بضائع لدول الجوار وبلدان شرق اسيا التي اغلبها بضائع رديئة الا ما ندر وعندما تطلب بضاعة جيدة من تلك الدول تجدها تستغرب من هذا الطلب لان العراق تعود خلال الفترات السابقة استيراد بضائع رديئة النوعية وغير مطابقة للمواصفات من خلال تجار التسعينيات وما بعدها. واكد ان المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق الادارة الحكومية بسلطتيها التنفيذية والتشريعية ووزارة الصناعة التي لم نر أي تجديد فيها فالوجوه هي نفس الوجوه كما كانت سابقا والاساليب هي ذات الاساليب في الوزارة فالصناعة غير متطورة كذلك فأنه ليس هناك تخصيصات مالية يتم طرحها على مجلس الوزراء للصناعيين العراقيين فجميع الدول تخصص لصناعيها مبالغ طائلة الا العراق حين لم يخصص مليارا واحدا من ميزانيته التي بلغت (٤٢) مليار دولار من اجل تطوير البلد، فكما تعلمون ان الصناعة هي الاساس في تطوير البلد سواء التطور الصناعي أم التطور السياحي او التطور الاسكاني والإعماري، إذن فنحن نعاني ادارة، ولو طورنا الادارة لخلقنا قوانين وانظمة وتشريعات وطموحات جديدة من اجل بناء الصناعة العراقية وبناء المشاريع الزراعية والاسكانية والاعمارية والسياحية، اذا نحن بحاجة الى تفعيلها وقد طلبنا من مجلس الوزراء ان يكون هناك مستشارون من القطاع الخاص لان جميع المستشارين لرئيس الوزراء او رئيس الجمهورية هم موظفون تدرجوا في الوظيفة واختيروا اختياراً ليكونوا مستشارين، لذا لابد من المزاوجة بين الادارة والاكاديمية بالقطاع الخاص لان القطاع الخاص (قطاع الصناعة) يعاني المشكلة التي نتحدث عنها الان سواء ما يتعلق بإغراق السوق أم السياسات الاقتصادية في العراق، لذا لابد من ان يكون لدينا مستشارون من القطاع الخاص بمستوى الثلث. اما ما يتعلق بالبرلمان فان اللجنة الصناعية والزراعية تخلت عن وجود الصناعي او الزراعي اذن لابد لهذه اللجان ان تعتمد القطاع الخاص الذي يعاني المشكلة، فالاغنياء لا يعانون من مشكلة شراء البضاعة الاصلية اما الفقراء الذين يشكلون اكثر من ٧٥٪ فهم يعانون مشكلة شراء البضاعة الاصلية والمواطن العراقي بحاجة الى بضاعة في بيته تعمر خمس سنوات وليس بضعة اشهر.

اما الاستاذ محمد مكي ردام الباحث الاقتصادي فقد تحدث عن سياسة الإغراق قائلاً: ان معنى الإغراق ليس غريبا ولا معقدا وجرى بدقة عرض الواقع الاقتصادي الميداني والصناعي والتجاري، فهناك اجراءات ثلاث اتخذت بعد التغيير سببت او خلقت واوجدت موضوع الإغراق فالإغراق حالة اعتيادية في الاقتصاديات النامية ومسألة طبيعية ولكن الجديد في اقتصادنا هو انه بدأ يضرب البنى التحتية لمراكز الانتاج سواء في القطاع العام ام الخاص، والتي خلقت فراغا بعد ان امتصت السوق العراقية ما كان متوفرا من بضائع للقطاع الخاص او العام وهذا الفراغ شجع بالتالي على ملء السوق العراقية بمزيد من السلع والبضائع الرديئة والاتجاه الثالث الذي اكمل استكمال الحلقة هو زيادة الرواتب والاجور لمنتسبي الدولة بنسبة (٣٠) مرة هذه الاجراءات الثلاثة شكل تزامنها مؤامرة اقتصادية في وقت واحد فلا توجد بضائع محلية والانتاج المادي معدوم، وتوفر السيولة النقدية وإغراق السوق بالبضائع الاجنبية. اذن هذه هي المؤامرة الاقتصادية.

ان الإغراق اداة اقتصادية ذات حدين يستفيد منها البلد المصدر، فهي فكرة تقوم حينما يكون لدى الدولة زيادة في الانتاج وحين تقوم الدولة بخلق اسواق جديدة لتصريف بضائعها فهي تحاول حث اذواق المستهلكين وتغيير اولويات استهلاك البلد لسلعة معينة كـ(المحمول) مثلا لذا نجد انفسنا قادرين على خلق نمط لايناسب البلد من اجل اعادة هروب الدولارات مرة ثانية للدولة المصدرة لهذه البضائع فهذه الرواتب التي منحت دون دراسة هي السبب الاساسي الذي فاقم موضوع الإغراق وزاده اضرارا بالبلد.

ان هموم الاقتصاد العراقي وهموم الانسان العراقي والفوضى التي يمر بها العراق لايمكن تسميتها الا انها فوضى، قد تتداخل عناصر اجنبية وقد تتداخل فيها عناصر محلية غير مخلصة، لكن يظهر اننا بدأنا نخلط بين عملية الإغراق بسلع والاسعار وعلاقة عملية الإغراق بالمنتجات المحلية وبين عملية الجوع الاستهلاكي للفرد العراقي. فإغراق العراق بسلع غير مصنعة محليا لايسمى إغراقا وانما هو إشباع لحاجة استهلاكية لم تكن موجودة ولذلك المقصود بالإغراق هو ما يعانيه الانتاج العراقي الصناعي والزراعي والخدمي من سلع موجودة بنفس المواصفات ولكن باسعار اقل وهذا يعتمد على جانبين اساسيين احدهما جانب المنتج المحلي المخلص في انتاجه والاخر هو الهيئات المفقودة في دوائر الدولة او القطاع الصناعي والزراعي الخاص، فمتابعة عمليات الإغراق ومتابعة عمليات الجودة والسعر من حيث وجود سلع غير جيدة حتى في بعض الاحيان قد مضى على استهلاكها وقت وهذا لايعني إغراقا بل يعلن سلوكية غير صحيحة وغير اخلاقية من التاجر او الصناعي والسبب في ذلك هو الفساد الاداري الذي نشأنا عليه بسبب النظام السابق لذلك لايمكن ان نفكر الا بشكل علمي او موضوعي فلا ندخل جميع المشاكل السياسية والاقتصادية في عملية الإغراق فهناك ارباك كبير جدا للفوضى الاقتصادية في العراق كما ينبغي على الدولة مراعاة الشؤون الاقتصادية فلا توجد هيكلية او خطة معينة للدولة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية.

فالتنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة حيث يجب اعادة هيكلة جميع دوائر الدولة والنظم التي تعمل عليها الدولة واعادة هيكلة تفكير الانسان العراقي او الصناعي او اعادة تثقيفه بالثقافة الحقيقية التي تجسد المصلحة الحقيقية للمنتج العراقي او التاجر العراقي او الصناعي العراقي او المستهلك العراقي. يجب ان يكون هناك دور مؤثر وفعال لممثلي القطاع الخاص في هذا المجال كما ان هناك نقطة مهمة لابد ان نشير اليها، هي اننا لحد الان لانملك تحديد الصناعات التي تنتج بشكل جيد او التي لاتنتج بشكل جيد لذا فنحن جزء من التقصير.

وفي التعقيب على ورقة العمل الثانية اوضح المؤتمرون ان سياسة الإغراق كيفما فهمت اقتصاديا او صنعت اقتصاديا حتى عندما تكون السلع المستوردة غير موجودة في السوق، فانا في رأيي قسمت الإغراق اسلوباً في صفحتين الاولى سميتها اجتياحاً سواء اجتياح السلعة التي لديك منها أم التي ليس لديك منها فالصفحة الاولى هي الاجتياح الجزئي في منظومة متكاملة خارج مدى حساباتنا نحن، اما الصفحة الثانية فهي المحتكر الذي يفرض عليك الامور الاخرى وما يتعلق بالدخول السريع فالرغبة السريعة للتشبث في الدخول لمنظومة التجارة الدولية او التشبث دون الاخذ بشروط العدة

وقد عقب السيد هاشم ذنون قائلا فيما يخص البضاعة او المواطن او سياسة الدولة فكثير من الامور موجودة ومتداخلة نتيجة للوضع العراقي السائد حينذاك او الذي حدث من سوء من بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وهذه امور كثيرة ولكننا نعقب على كلام الاستاذ سهيل عباس من خلال حديثه حول صناعة القطاع الخاص في العراق، وهناك خطأ مشترك بين الصناعة المجازة والخاضعة للسيطرة النوعية والحقيقة ان هناك نوعاً من الخطأ والازدواجية في صناعة القطاع الخاص، فمنذ عام ١٩٦٤ التي توقفت فيها الصناعة ولغاية عام ١٩٨٦ نتيجة لعوامل كثيرة فان صناعة القطاع الخاص ينظر لها نظرة مزدوجة، أفهذه البضاعة الموجودة في السوق هي من انتاج معامل مجازة قانونا وخاضعة للسيطرة النوعية ام منتجة من قبل معامل منفلتة وليس لها ضوابط وتنزل الى السوق باسماء تجارية ليس لها رقابة ولا حدود، فالصناعة بتقديري هي الصناعة العراقية الخاضعة للسيطرة النوعية والمجازة قانونا صناعة مقبولة مطابقة للاستهلاك البشري. فكيف تنهض صناعة القطاع الخاص خاصة بعد ان تم تجميدها منذ عام ١٩٦٤ وطيلة الفترة الماضية وخاصة في هذه الظروف التي اصبح فيها المواطن العراقي لايؤمن على حياته؟ وعليه اطرح سؤالاً عن ماهية الصناعة التي تعد صناعة رديئة للقطاع الخاص او صناعة القطاع المختلط وهي مجازة من السيطرة النوعية.

في الهم الاقتصادي

في ضوء انتفاع المواطن من ثروته الوطنية

(٢ - ٣)

حسام الساموك

واذ نواكب المناهج العشوائية في ادارة الأزمة الاقتصادية وما رافقها من مشروعات تنطلق من نفس التصورات القاصرة لفكرة الدولة الريعية التي لاتختلف كثيرا عن الشعار البدائي (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) دون التنبه لأية اولويات لوسائل ارساء البنى التحتية واعادة الاعمار واستئناف الدورة الانتاجية، غدا مجتمعنا استهلاكيا عطلت الأحداث كل قدراته على الانتاج وبدأ يستورد كل حاجاته بما فيها مياه الشرب رغم أنه محسود بامتلاكه اغنى انهار العالم وأعذبها: دجلة والفرات.

المشرعون طالبوا باقتطاع ٣٠ بالمئة من مبيعات النفط العراقي لغرض توزيعها بالتساوي على المواطنين، دون أن يدركوا ما تشكله المديونية ولعبة التعويضات والخراب الاقتصادي ومجموع الاشكاليات المماثلة من عبء على خزينة الدولة بما يتطلب أن ينهض فريق المخططين الاقتصاديين بمهماته ليوظف ما تهبه الطبيعة من ثرواتها - الناضبة حتما - لبناء قاعدة صناعية وتبني مشروعات في شتى قطاعات الانتاج الزراعية والصناعية والخدمية والعمرانية على السواء.

ان مانحاجج به الحالمين بما تبقى من ثروتنا الوطنية التي بدأنا نستنزفها يوما بعد يوم،نذكر حتمية نضوب هذه الثروة من كوكب الارض خلال ربع القرن القادم او ما يزيد عليه ببضع سنوات كأكثر احتمال وهذه المعلومات لم تبن على احتمالات مجردة بقدر استنادها الى حقائق علمية في قياس ما تبقى من خزين ستراتيجي في كل بلد، برغم اعتزازنا بأن عراقنا يمتلك ثاني خزين ستراتيجي يبلغ تحديدا ١١٢ مليارا و٥٠٠مليون برميل. وفي الوقت الذي قطعت فيه البلدان المنتجة للنفط - ومنها بلدان الخليج العربي - اشواطا هائلة في تعزيز اقتصاداتها بالمشروعات الانتاجية المختلفة من صناعات متنوعة وبرامج زراعية شتى وقواعد تجارية وانشطة خدمية، لم يغفل بعضها اولويات استثمار موارد النفط في تخزين متقابل للثروة حين اعتمدت الكويت والبحرين مثلا تخصيص ١٠ الى ٥ بالمئة على التوالي لاستثمارها في صناديق ضمان الاجيال القادمة، واتجهت السعودية والكويت والامارات في سبيل توظيف مئات المليارات من الدولارات في الانشطة الاستثمارية الدولية حيث بلغت استثمارات السعودية الخارجية حتى شهر تشرين الثاني الماضي ٣٠٥ مليار دولار.

في هذه الاثناء حيث باتت ثروتنا (المحسودة) تضمحل، وتتنافس اطراف مبهمة ومعلومة لابتزازها، يخرج المشروع الذي يستهدف اقتطاع ثلث مواردنا النفطية لتوزيعها بشكل عشوائي على المواطنين كي يبدد ثروتنا بل يهدرها لأنه في كل الاحوال سيحمل معه مبرر تبديده بدلا من اعتماد برامج حازمة لحماية تلك الثروة وترشيد انفاقها واستثمارها بما يعزز مواردها ويعافي اقتصادنا وقطاعاته المتدهورة.

إيران تسعى لتحصيل ثمن مبيعات النفط باليورو

أكد مسؤولون إيرانيون ومصادر في صناعة النفط سعي إيران رابع أكبر مصدر للخام في العالم لتحصيل ثمن مبيعات النفط باليورو بينما تحول احتياطياتها النقدية من الدولار.

وقال العضو المنتدب لشركة النفط الوطنية الإيرانية غلام حسين نظاري إن حوالي ٧٥٪ من دخل صادرات الخام من بلاده والتي تبلغ ٢,٣٨ مليون برميل يوميا أصبح الآن باليورو أو عملات أخرى.

وتنفيذا لتعليمات البنك المركزي الإيراني فقد أدخلت شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة شرطا جديدا في عقود النفط تسمح لها بالسداد باليورو أو عملات أخرى.

وأفاد حجة الله غانمي فرد من الشركة نفسها بأن شرط السداد يعطي الآن الخيار لشركة النفط الوطنية كبائع للتحصيل بعملات غير الدولار بناء على السياسة النقدية الإيرانية في مواجهة دولار ضعيف.

وقال إن عقود النفط مازالت قائمة على الدولار لأن تقديرات السوق العالمية بالعملة الأميركية.

ويتجه قرابة ٦٣٪ من صادرات إيران النفطية إلى آسيا بينما تباع البقية في أوروبا وأفريقيا في حين يباع جزء ضئيل في أميركا الجنوبية. وقد حظرت الولايات المتحدة واردات النفط من إيران منذ عام ١٩٩٥.

بورصتا أبوظبي ولاهور تعتزمان توقيع اتفاق إدراج متبادل

أعلن مسؤول باكستاني اعتزام سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة لاهور توقيع اتفاق مبدئي الأحد المقبل يمهد الطريق أمام إدراج متبادل لما يزيد عن عشرين شركة باكستانية في الإمارات العربية المتحدة.

وأفاد رئيس مجلس الأعمال الباكستاني في الإمارات قيصر أنيس بأنه سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين ستساعد الشركات على الإدراج المتبادل في البورصتين وتتاح فرصة الاستثمار فيها للمستثمرين.

وتوقع بدء تداول البنك المتحد في بورصة أبوظبي خلال الربع الأول من العام المقبل، ورجح إدراج أن تكون الدفعة الثانية من الشركات المدرجة من قطاع النفط والطاقة دون تحديده لأي أسماء.

وتتضمن الشركات المرشحة للإدراج شركتي الاتصالات والنفط الباكستانيتين، علما بأن مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) قد اشترت حصة ٢٦٪ من الاتصالات الباكستانية.